Jordan Journal of Applied Science - Humanities Series
Applied Science Private University
2020, Vol 22(2)
e-ISSN: 2708-9126
Research Article

Standard Grammar: Its Existence and its Worth

النحو القياسيّ: وجوده وجدواه

Saad Meqdad[1*].

[1]Applied Science Private University, Amman, Jordan.

ARTICLE INFO

Article history:
Received 03 Dec 2017
Accepted 20 May 2018
Published 01 Jan 2020

*Corresponding author:
Applied Science Private University, Amman, Jordan.
Email: meqdad@asu.edu.jo.

Abstract

This study sought to analyze the linguistic insights gathered by linguists from opinions shaped by the reality of the Arab environment, with the goal of establishing the foundations of standard grammar. This field seeks to construct a vibrant linguistic landscape that reflects the native speakers' articulation. The study focuses on exploring the essential aspects of this discipline, providing a platform for diverse views among practitioners and theorists. The study will focus on the emergence of measurement alone in language and terminology, extending to specifications of its pillars and the evidence for grammatical assessments, such as the Quran, Hadith, and others. It will also present the arguments from various Arab languages, culminating in the question: Has grammatical measurement been updated? This question is crucial for evaluating the achievements of the Arabic language councils in nurturing Arabic and utilizing grammatical assessments as essential resources for the language's development. In exploring this topic, the researcher employed an analytical and descriptive approach, using historical analysis of what scientists have presented to develop a rational field that guides the mind through analysis, interpretation, and precise understanding.

Keywords: Measurement, Grammar, Arab Linguists.

الملخّص

هدفت هذه الدراسة إلى استقراء ما استنبطه علماء النّحو من آراء لغويّة مستوحاة من واقع البيئة العربية، تؤسس أركان علمٍ معياريّ ينشد بناء مشهد لغوي رصين مشرق يحاكي ما سلكه أرباب اللسان الفصيح، وتستدعي الدراسة هنا أهمّ أصول هذا العلم الذي عُدَّ منطلقًا واسعًا وميدانًا تتنازعه آراء المشتغلين والمنظّرين أخذًا وردًّا، ألا وهو القياس؛ وعليه ستقف الدراسة على نشأة القياس وحدِّه لغة واصطلاحًا، ممتدة إلى بيان أركانه، وصولاً إلى أدلّة القياس النحوية؛ كالقرآن الكريم والحديث النبوي، وغيرهما، ثم إظهار لما يحتجّ به من لغات العرب، وانتهاء بتساؤل مفاده: هل يوجد قياس نحوي محدّث؟ ليجاب عنه بإنجازات مجامع اللغة العربية المهمة في رعاية العربية وتوظيف القياس النحوي مصدرًا حاضرًا ومهم في الحفاظ على سيرورة هذه اللغة نماء ورقيًّا. وبلوغًا لأرب بَسْطِ هذا الموضوع اتّكأ الباحث على منهج وصفي تحليلي ويوظّف التتبع التاريخي لما قدّمه العلماء في تشكيل علم رصين يحتكم إلى العقل بالتحليل والتأويل ودقة الإدراك.

الكلمات المفتاحية: القياس، النحو، اللغويين العرب.

١. المقدمة

١,١ الإطار النظري والدراسات السابقة

لا يمكِنُ للغةٍ مِن لغاتِ العالم أنْ توصدَ باب التّطوّر؛ إمّا في ألفاظها أو في تراكيبها؛ لأنَّ تلك هي سنَّة الحياة، وإذا أبقت اللغة على ألفاظها دون سعيٍّ نحو التفاضل مع اللّغات الأخرى ظلّت قاصرةً عن مواكبةِ كلِّ جديد. لذا كان لابدّ من أن يلجأ بعض المشتغلين في علم النّحو إلى إبداع ألفاظٍ وتراكيب استنادًا إلى معايير تُنظّم عملهم دون إسرافٍ أو تفريط.

ولأنَّ اللغة وعاء الفكر، ووسيلةٌ يتوسّل بها الإنسان للتعبير عن مآربه، وما يدور في خلَدِه من أفكارٍ ومعانٍ؛ لم يكن من بدٍّ أمام أرباب النّحو الغيارى على لُغتهم في أن يُوسِّعوا على متكلّم العربية بعض الشيء، فوضعوا مقاييس ينتظمُ بها ما يريدون تأليفه من كلام، ولولا هذه المقاييس لضاقت اللغة على المتكلّم بها، ولصار حديثُه زاخرًا بالتشبيهات التي يحاول من خلالها إفادة أصل المعنى.

ولو جاز لواضع اللغة أن يضعَ لكلِّ معنىً لفظًا يختصّ به، لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلّدات الضَّخمة عن تدوينها ولتعذّر على البشر حفظ ما يكفي للمحاورات على اختلاف فنونها، وتباين وجوهها.

إذن لابدَّ من القياس؛ لأنّه طريقٌ يسهُل به القيام على اللغة، ووسيلةٌ تمكّن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجُمل دون أن تقرع سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحّة عربيّتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين التي جمعت منثور العرب ومنظومه (حسين، ١٩٨٣).

نشأة القياس

ثمة صلةٌ مشتَرَكةٌ بين القرآن الكريم واللغة العربية؛ فلغة القرآن الكريم عين لغة العرب، وفيها كان التحدّي لهؤلاء الفصحاء الأقحاح، وبالقرآن الكريم حُفظَت العربية واستمرت، وتطوَّرت، وبسببه نشأت علوم الدّين، والقراءات، والتفسير، والتي هدفت مجتمعةً إلى الحفاظ عليه وإيضاحه للنّاس.

وحفاظًا على كتاب الله تعالى أيضًا قام علم النحّو بالتصحيح، والضَّبط، والتقعيد، والتعليل؛ ليُفهمَ نصٌّ، وتسلَمَ لغةٌ، ويستقيمَ لسانٌ. وقد ذهب سعيد الزبيدي إلى " أنّ النحو قد اختلط اختلاطًا ظاهرًا بالعلوم الإسلامية منذ أن استقام عوده، فتأثَّر منها بخاصَّةٍ الفقه وأصوله، فكان أن اتّكأ عليهما يقترضُ منهما مصطلحًا أو تعريفًا، أو منهجًا.. " (الزبيدي: ١٩٩٧)، وقد دلّل الزبيدي على ما ذهب إليه _ من تأثير الفقه وأصوله في النّحو وأصوله _ من خلال تتبُّعه نشأته كلٍّ من الفقه والنّحو متّكئا على الأدلّة التّاريخيّة، كاشفًا جوانب التّأثُّر والتأثير، وقد خلُص إلى القول: إنّ أصول الفقه قد أصبحت عِلمًا متكاملاً في أوائل القرن الثّالث للهجرة في حين ظلّت أبحاثُ علم أصول النّحو متناثرةً في كتب النّحو إلى أن تهيّأ له أبو عليٍّ الفارسيّ، وابن جنّي، والأنباري (الزبيدي، ١٩٩٧).

وتأسيسًا على ما سبق يمكن الخلوص إلى أنّ القياس _ بوصفه أصلاً من أصول النّحو العربي _ نشأ فطريًّا، ثمّ تأثَّر خطى القياس الفقهيّ بدءًا بتعريفه وانتهاءً بمباحثه (الزبيدي، ١٩٩٧).

حدُّ القياس

القياس لغةً: بمعنى التّقدير: فـ" قاس الشيء يقيسه، قيسًا وقياسًا.. إذا قدَّره على مثالِه." (منظور، د.ت: مادة: قَيَسَ)

واصطلاحًا: هو" الجمعُ بينَ أوّلٍ وثانٍ يقتضيه في صحَّةِ الأوّل صحّةُ الثّاني، وفي فسادِ الثّاني فسادُ الأوّل "(الرماني، ١٩٦٩)، أو هو" حمْلُ فرعٍ على أصلٍ بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع " على ما عرّفه الأنباري (الأنباري، ١٩٦٣)، أو هو" حمْلُ مجهولٍ على معلومٍ، وحمْلُ ما يُسمَع على ما سُمِع، وحملُ ما يجد من تعبيرٍ على ما اختزنته الذّاكرة ووعته من تعبيراتٍ وأساليب كانت قد عرفت أو سُمعت"(المخزومي، ١٩٦٤).

أركان القياس

يمكننا أن نخلُص _ في أثناء استعراضنا لحدِّ القياس _ إلى أنّ للقياس أربعةَ أركان: أصلٌ: وهو المقيسُ عليه، وفرعٌ: وهو المقيسُ، وعلّةٌ جامعةٌ، وحكمٌ (السيوطي، ١٩٨٨). قال ابن الأنباريّ موضّحًا: " وذلك مثل أن تركّب قياسًا في الدَّلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله؛ فتقول: اسمٌ أُسْنِدَ الفعل إليه مقدَّمًا عليه فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصلُ هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسمَّ فاعله، والحكم هو الرّفع، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والأصل في الرّفع أن يكون للأصل الذي

هو الفاعل، وإنّما أجري على الفرع الذي هو ما لم يّسمَّ فاعله بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد.. وعلى هذا النّحو تركيب كلِّ قياسٍ " (الأنباري، ١٩٦٣).

أوّلا: المقيس عليه

اصطلح علماء النّحو على أن المقيس عليه هو النُّصوص اللغويّة التي نُقلت عن العرب الذين يُحتجّ بكلامهم، سواءٌ أكان سماعًا أم روايةً، مشافهةً أم تدوينًا؛ لينبني عليها حكم المقيس (أبو المكارم، ١٩٧٣).

وللمقيس عليه أحكامٌ لابدَّ أن تتوافر فيه، ليصحَّ القياس عليه، دون أن نتكلَّف استنتاجًا، ونتمحّل استنباطًا، ويسلم من شبهةٍ واعتراض، وألاّ نغلو فيه ونبعد، فتتحوّل مسائله إلى ضربٍ من اللّهو والعبث ممّا لا طائل وراءه. (الزبيدي، ١٩٩٧).

فأحكامه هي:

- أن يطّرد في الاستعمال والقياس جميعًا، وهذا هو الغايةُ المطلوبة؛ وذلك نحو: قامَ زيدٌ، وضربتُ عمرًا، ومررتُ بسعيدٍ (ابن جني، ١٩٥٦).

ونحو: النّصب بحروف النَّصب، والجرّ بحروف الجرّ، والجزم بحروف الجزم، وغير ذلك ممّا هو فاشٍ في الاستعمال، قويٌّ في القياس (ابن جني، ١٩٥٦).

- ألاّ يكون شاذًّا في الاستعمال، ضعيفًا في القياس، كحذف نون التوكيد، وذلك نحو:

اضْرِبَ عنكَ الهمومَ طارِقَها ضرْبَكَ بالسّيف قوْنَسَ الفرَسِ (ابن جني، ١٩٥٦)

قالوا أراد: (اضْرِبَنْ عنك) فحذف نون التّوكيد، ووجهُ ضعفه في القياس أنّ التوكيد للتحقيق، وإنّما يليقُ به الإسهابُ والإطناب لا الاختصار والحذف (السيوطي، ١٩٨٨).

- ألاّ يكون شاذًّا في الاستعمال، مطّردًا في القياس، فإن كان كذلك " فاستعمِلْ من هذا ما استعملت العرب وأجزْ منه ما أجازوا "، وإلاّ " تحاميتَ ما تحامت العرب من ذلك وجريتَ في نظيره على الواجب في أمثاله"(سيبويه، ١٩٦٦) فليس لك أن تستعمل (أن) بعد كاد؛ نحو: كاد زيدٌ أن يقومَ. فهذا قليلٌ شاذٌّ في الاستعمال، وليس مأبيًّا في القياس (ابن جني، ١٩٥٦).

ومثله: أقائمٌ أخواك أم قاعدهما؟ إلاّ أن العرب لا تقوله، فكلامها: أقائمٌ أخواك أم قاعدان؟

فتصلُ الضَّمير، والقياس يتوجّب فصله ليعادل الجملةَ الأولى. (ابن جني، ١٩٥٦) " ولا يقال: عسيتُ أخانا"(سيبويه، ١٩٦٦)، ولا: عسى زيدٌ قائمًا أو قيامًا. فهذا هو القياس، غير أنّ السماع ورد بحظره. (ابن جني، ١٩٥٦).

- ألاّ يكون مطّردًا في الاستعمال، شاذًّا في القياس، فإذا كان كذلك فلا بدّ من اتباع السّمع الوارد فيه نفسه، لكنّه لا يُتَّخذُ أصلاً يُقاسُ عليه غيره؛ نحو قولهم: استصوبتُ الأمرَ. ومنه: استحوذ، وأغيلت المرأةُ، واستنوقَ الجمل، واستفيل الجَمَل، (ابن جني، ١٩٥٦).

- ألاّ يكون شاذًّا أو ضعيفًا في الاستعمال والقياس جميعًا، فلا يسوغ القياس عليه، ولا ردُّ غيره إليه (ابن جني، ١٩٥٦) كرفع المفعول، وجرِّ الفاعل، ورفع المضاف إليه، فينبغي أن يُردَّ؛ لأنّه جاء مخالفًا للقياس والسّماع فلم يبقَ له عصمةٌ تضيفه، ولا مسكةٌ تجمع شعاعه (ابن جني، ١٩٥٦) ومثل بيت الكتاب:

له زَجَلٌ كأنه صوتُ حادٍ إذا طَلَبَ الوسيقةَ أو زمير (سيبويه، ١٩٦٦).

فتقوله:" كأنّه بحذف الواو وتبقيةُ الضمّة، ضعيفٌ في القياس، قليلٌ في الاستعمال، ووجه ضعف قياسه أنّه ليس على حدِّ الوصل، ولا على حدِّ الوقف" (ابن جني، ١٩٥٦).

- ليست الكثرة شرطًا في المقيس عليه، فقد يُقاس على القليل ويكون غيره أكثر منه فلا يُقاس عليه؛ نحو قولهم: " شنوءة: شنئي. فلك_ من بعد _ أن تقول في الإضافة إلى قتوبة: قتبيّ، وإلى ركوبة: ركبيّ، وإلى حلوبة: حلبيّ، قياسًا على شنئي. قال أبو الحسن (الأخفش الأوسط): " فإن قلت: إنّما جاء هذا في حرفٍ واحدٍ _يعني شنوءة _ قال: فإنّه جميع ما جاء.. وتفسيره أنّ الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف والقياس قابله ولم يأتِ فيه شيءٌ ينقضه. وأمّا ما هو أكثر من باب **شنئي**، ولا يجوز القياس عليه؛ لأنّه لم يكن هو على

قياس فقولهم في ثقيف: ثقفيّ . وفي قريش: قرشيّ، وفي سليم: سلميّ. فهذا وإن كان أكثر من شنئي فإنّه عند سيبويه ضعيف في القياس، فلا يجيز على هذا في سعيد سعدي، ولا في كريم كرميّ" (ابن جني، ١٩٥٦).

- ألا يكون ممّا يحتمله القياس، ولم يرد به الاستعمال؛ لأنّ فيه من التمحّل والتعقيد ما تتعدّد الوجوه الإعرابية فلا تنتظم القواعد المطّردة، فتصعب على النّاشئة وشداة النّحو الذين يرومون التيسير فلا نتّفق وابن جنيّ حين يدخل في هذا "القراءات التي تؤثر رواية ولا تتجاوز؛ لأنّها لم يسمع فيها ذلك؛ كقوله تعالى: " بسم اللهِ الرحمنِ الرحيمِ " فالسنَّة المأخوذ بها في ذلك اتّباع الصفتين إعراب اسم الله تعالى، والقياس يبيح أشياء فيها، وإن لم يكن سبيلٌ إلى استعمال شيء منها.. كأن يُقرأ "بسم الله الرحمنُ الرحيمُ" برفع الصفتين جميعًا على المدح. ويجوز " **بسم اللهِ الرحمنُ الرحيمَ** " برفع الأول ونصب الثّاني. ويجوز"بسم اللهِ الرحمنَ الرحيمُ " بنصب الأول ورفع الثّاني. كلّ ذلك على وجه المدح.. ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيرةٌ (ابن جني، ١٩٥٦؛ الزبيدي، ١٩٩٧).
- فإذا كان المقيس عليه من الضّرائر فـ " ليس شيءٌ يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهًا "(سيبويه، ١٩٦٦) وقد سأل ابن جني أستاذه الفارسي عن هذا فقال: "كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم. فما أجازته الضّرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا، وإذا كان كذلك فما كان أحسن ضروراتهم، فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا، وما بين ذلك بين ذلك (ابن جني، ١٩٥٦).
- قد يتعدّد المقيس عليه مع وحدة الحكم، ومن أمثلة ذلك: (أي) في حال الاستفهام والشّرط؛ فإنّها أعربت حمْلاً على نظيرتها (بعض) وعلى نقيضها (كل) (السيوطي، ١٩٨٨٩.

ثانيًا: المقيس

المقيس: هو المحمول على كلام العرب تركيبًا، أو حكمًا؛ " ألا ترى أنّك إذا سمعت (قام زيد) أجزتَ أنت (ظَرُفَ خالد، وحَمُقَ بِشْر)، وكان ما قسته عربيًّا كالذي قسته عليه؛ لأنّك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كلّ فاعلٍ ومفعول، وإنّما سمعت بعضًا فجعلته أصلاً وقست عليه ما لم تسمع "(ابن جني، ١٩٥٦)؛ لأنّ " إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محالٌ "(الأنباري، ١٩٦٣) إلاّ أن الأمر جرى على غير ما أريد به، فأطلق بعض النّحاة من غير ضابطٍ: " أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب " (ابن جني، ١٩٥٦) وكان الخليل قد نبّه على هذا فقال: " ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب، فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى ؟ "(ابن جني، ١٩٥٦).

إنّ الإطلاق يلزم إثبات صيغ وتراكيب لم تنطق بها العرب، فتخرج عن الطّريق الطبيعيّة لنمو مادّة اللغة واتّساعها وتطوّرها خلال الأزمان، إلى ضربٍ من التمرين (الحملاوي، ١٩٦٥) كأن تبني بإلحاق اللام ما شئت؛ كقولك: رجج، ودَخْلَلَ، وضرْيَبَ، من خرج، ودخل، وضرب، على مثال: شمْلَلَ، وصعْرَرَ(السيوطي، ١٩٨٨) فما الطّائل من وراء كلّ هذا التكلّف في القياس؟

ثالثًا: الجامع

تتحقّق الصلة بين المقيس عليه والمقيس بجملةٍ من الصِّفات المشتَركة والتي يُطلَق عليها (الجامع)، أو تسمّى عند بعضهم (العلّة) (الأنباري، ١٩٦٣)، أو (العلّة الجامعة) (السيوطي، ١٩٨٨)، والتي هي أحد أركان القياس _كما أسلفنا _.

والجامع أحد ثلاثةٍ

١. **العلّة**

وأطلق عليها الرّماني: العلّة القياسيّة؛ وهي" التي يطّرد فيها الحكم في النّظائر نحو علّة الرّفع في الاسم (كذا) ذكْرُ الاسم على جهة يعتمد الكلام فيها، وعلّة النصب على جهة الفضل في الكلام، وعلّة الجرّ ذكره على جهة الإضافية"(الرماني، ١٩٦٩)، وشرطها " أن تكون هي الموجبة للحكم المقيس عليه " (السيوطي، ١٩٨٨).

٢. **الشّبه**

وهو وجود ضرب من الشبه بين المقيس عليه، والمقيس غير العلّة التي طبّق عليها الحكم في الأصل، ومثاله " أن يدلّ على إعراب الفعل المضارع بأنه تخصّص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصّص بعد شياعه". (الأنباري، ١٩٦٣)؛ أي أنّ إعراب المضارع _ برأي البصريين _ هو لمشابهته الاسم لفظًا ومعنًى واستعمالاً، فاللّفظ؛ لموازنته له في الحركات والسّكنات، كضارب ويضرب، والمعنى؛ فلقبول كلٍّ منهما الشيوع والخصوص، فالاسم عند تجرّده من أداة التعريف يفيد الشيوع وعند دخولها عليه يتخصّص. كذلك المضارع عند تجرده من حرف الاستقبال يتخصص. والاستعمال؛ فلوقوع كلٍّ منهما صفة لنكرة ولدخول لام الابتداء عليهما؛ نحو: جاءني رجلٌ ضارب أو يضرب. وإنّ زيدًا لضاربٌ أو ليضرب، فالشّبه بين المضارع والاسم في اللّفظ والمعنى والاستعمال " ليس شيءٌ من هذه العلل في هذه الأقيسة هو العلّة التي وجب لها الإعراب في الأصل؛ لأنّ العلّة التي وجب لها الإعراب في الأصل _ الذي هو الاسم _ إنّما هو لإزالة اللّبس؛ لأن الاسم يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافًا إليه.. وهذا هو الفرق بين قياس العلّة وقياس الشَّبه"(الأنباري، ١٩٦٣).

٣. **الطّرد**

وهو وجود الحكم مع فقدان الإخالة (المناسبة) في العلّة. (الأنباري، ١٩٦٣)، وكون الطَّرد _ وحده _ جامعًا مذهب قومٍ من العلماء مستدلّين على ذلك بأمور هي:

- أنّ الدليل على صحة العلّة اطّرادها وسلامتها عن النقض، وهذا موجود في الطّرد.
- أنّ عجز المعترض عليها دليل على صحّتها.
- أن الطّرد نوعٌ من القياس فوجب أن يكون حجّة كما لو كان فيه إخالة أو شبه (الأنباري، ١٩٦٣).

رابعًا: الحُكْم

هو إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمّن إعطاءه حكمه؛ لذا فإنّ الحكم _ عند النحاة _ ينقسم على ستّة أقسام هي:

١. الواجب؛ كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجرّ المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز.
٢. الممنوع؛ كأضداد ما ذكر في الواجب.
٣. الحسن؛ كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرطٍ ماضٍ.
٤. القبيح؛ كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط المضارع.
٥. خلاف الأولى؛ كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامُه زيدًا.
٦. جائزٌ على السّواء؛ كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباتهما حيث لا مانع من الحذف، ولا مقتضى له (السيوطي، ١٩٨٨).

الأدلّة القياسيّة عند علماء النّحو

وُلد القياس والنحو في رحم واحدٍ، وأخذ القياس ينمو جنبًا إلى جنب مع النّحو حتّى عُدّ أصلا من أصوله كما ذهب إلى ذلك الخليل، ولكنّ هذا لم يكن كافيًا عند الأنباري ليقوم دليلاً من أدلّة النحو وإنّما أبعد في القول إلى أنّ " النّحو كلّه قياسٌ.. فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو" (الأنباري، ١٩٦٣).

ومن أدلّة النحو عند ابن جنيّ النقل والإجماع والقياس (ابن جني، ١٩٥٦) وهي عند الأنباري النّقل والقياس واستصحاب الحال (الأنباري، ١٩٦٣)، فالإجماع بيّن على أنّ النّقل دليل من أدلة النّحو، بل هو مقدّم عليها جميعًا.

من المسلّم به أنّ أعلى مراتب الكلام العربي الفصيح القرآن الكريم، والحديث النبويّ الشّريف، ثمّ كلام العرب شعرًا ونثرًا. وسنقف _ بما يفسحه المجال _ عند هذه الأصول لنتبيّن مدى اعتماد القياس عليه في بناء النّحو العربيّ.

أوّلاً: القرآن الكريم وقراءاته

وُضع علم النّحو أساسًا لصون النَّص القرآنيّ من شوائب اللّحن، وقد أثارت قراءاته المشهورة والشّاذّة مواقف متباينة عند النّحاة، فكيف تعامل النّحاة مع هذا الوضع، وكيف بنوا قواعد نحوهم وأصوله؟

معلومٌ أن القراءات واختلافها تيسير للنّاس في قراءة القرآن، فقد روي عن النبيّ _ صلّى الله عليه وسلّم _ قوله: "إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسّر منه" (البخاري،١٨٩٦)، أمّا علماء النحو فقد وقفوا مواقف متباينة من القراءات القرآنية؛ فلم يتّخذوها أصلاً يبنون عليه قواعدهم، بل اعتمدوا طائفة منها، وتأوّلوا لطائفة ثانية وجدوها تتفق ومذاهبهم في العربية، وحكّموا القياس في طائفة ثالثة، فما خرج منها عليه عدّوه شاذًّا، والقراءات لا تجوز بالقياس المطلق قطعًا(الزبيدي، ١٩٩٧)، وكلّ قراءة لم تستند إلى الرواية فهي مردودة. على الرّغم من _ أنهم _ جميعًا لم يختلفوا في الاحتجاج بها (السيوطي، ١٩٨٨).

مواقف نحاة البصرة والكوفة من القراءات:

انفردت القراءة النحويّة عند البصريين بإثبات قاعدة، أو تقرير أصلٍ، على الرّغم من أنّهم كانوا ينظرون إلى القراءات، وكأنّها على درجات من اللغة، ومراتب الفصاحة، فاختلفوا في قبول القراءات حتّى السّبع" إلاّ ما كان موافقًا لقواعدهم وأصولهم المقرّرة فإن خالفتها ردّوها" (الحديثي، ١٩٧٤)؛ ومن ذلك ما ذهب إلي سيبويه في (باب آخر من أبواب إنّ)" تقول أشهد إنّه لمنطلقٌ، فأشهد بمنزلة قوله: والله إني لذاهبٌ، وأنّ غير عاملة فيها أشهد؛ لأن هذه اللام لا تلحق أبدًا إلاّ في الابتداء.. ونظير ذلك قول الله عزّوجل: (والله يشْهدُ إنّ المنافقين لكاذبون) (سورة المنافقون: ١) (سيبويه، ١٩٦٦).

أمّا من عاصر سيبويه، أو تلاه من نحاة البصرة كالأخفش الأوسط، والمازني، والمبرّد، فلم يكونوا مثله في الاستدلال بالقراءات، (الزبيدي، ١٩٩٧: ٨٤) ولا يسلكون سبيلاً واحدة فيها على الرّغم من أنّهم يُنسبون لمذهب واحد. فالأخفش أكثر تضعيفًا للقراءات من سيبويه، فقد نعت قوله بالرداءة، كما فعل في قراءة من قرأ (**فلتفرحوا**) (سورة يوسف: ٥٨) قال: " وهي لغةٌ للعرب رديئةٌ" (الفرّاء، د.ت). وفي قراءة (يكادُ البرقُ يخطفُ أبصارَهم) (سورة البقرة: ٢٠) بكسر الطاء(يخطف) من خطف؛ قال: " وهي قليلةٌ رديئةٌ لا تكاد تعرف"(الفرّاء، د.ت).

وهكذا يبدو جليًّا أنّ نحاة البصرة لم يكن منهجهم مطّردًا في الاستدلال بقراءات القرآن الكريم، وتبيّن أنهم يحتجون بالقراءات الشّاذة، وهذا مخالف لما شاع عنهم، وأنهم _ في الأغلب _ متّفقون على نعت القراءة باللّحن، قال أبو جعفر النّحاس: " فأمّا البصريون فقال رؤساؤهم: وهو لحنٌ لا تحلّ القراءة به"(النحّاس، ١٩٧٧)، تعقيبًا على قراءة (والأرحام) بالخفض.

أمّا موقف الكوفيين فقد اختلف قليلاً عن موقف البصريين من القراءات، فـ " قبلوها، واحتجوا بها، وعقدوا على ما جاء فيها كثيرًا من أصولهم وأحكامهم". (المخزومي، ١٩٦٤) وليس في موقفهم حدّة البصريين الذين أنكروا بعض القراءات أو وصفوها بالقبح واللّحن، والضّعف والكراهة، والشذوذ والرداءة، حتّى أنّ النّحاس نقل عن الكوفيين تعقيبًا لهم على قراءة حمزة (والأرحام) بالخفض؛ فقال: " وأمّا الكوفيون فقالوا: هو قبيحٌ ولم يزيدوا على هذا "(النحّاس، ١٩٧٧).

قال الفرّاء: " ثمّ قال: (يَجْعَلونَ أصابِعَهُم في آذانِهِمْ مِنَ الصّواعِقِ حَذَرَ المَوْتِ). (سورة البقرة: ١٩)، فنصب (حذر) على غير وقوعٍ من الفعل عليه، لم ترد: يجعلونها حذرًا؛ إنما هو كقولك: أعطيتك خوفًا وفرقًا. فأنت لا تعطيه الخوف، وإنّما تعطيه من أجل الخوف، فنصبه على التفسير- مصطلحٌ كوفيٌ يراد به (التمييز) ليس بالفعل؛ كقوله عزّ وجلّ:(يَدْعونَنَا رَغَبًا ورَهَبًا) (سورة الأنبياء: ٩٠). وكقوله تعالى: (ادْعوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وخُفْيَةً) (سورة الأعراف: ٥٥)، والمعرفة والنكرة تفسّران في هذا الموضع وليس نصبه على طرح (من) وهو ممّا يستدلّ به المبتدئ للتعليم" (الفرّاء، د.ت).

ثانيًا: الحديث النبويّ الشّريف

كان للنحاة المتقدّمين موقف من الحديث النبويّ الشريف تميّز بالإعراض عنه، وعدم الاحتجاج به، إلاّ في مواضع قليلة، مما جعل حقيقة موقفهم منه مضطربة. وقد ذهب سعيد الزبيدي إلى " أنّ قلّة ما ورد من أحاديث عند النّحاة الأوائل ومن تابعهم تعود إلى أنهم قرروا في البدء أن مادّة اللغة النقية الأصيلة مرتبطةٌ بالبداوة، ونظروا إلى هذه البداوة نظرة تقديس، فكانوا يتسابقون في شدّ الرحال إلى البادية ومشافهة الأعراب والإقامة بين ظهرانيهم زمنًا، ويتنافسون في الحفظ والتدوين؛ لذا فإن طغيان هذه الظاهرة قد شغلهم وحال بينهم وبين رواية الحديث بكثرةٍ فضلاً عمّا تتطلبه رواية الحديث من تفرّغ إليها، ومن ضوابط صارمة في السّند والمتن "(الزبيدي، ١٩٧٩).

إنّ قلّة ما جاء من الأحاديث في كتب النحو من كتاب سيبويه حتّى مؤلّفات ابن مالك، لم تثرِ اعتراضًا، ولم تبرز فكرة الاستشهاد بالحديث موضوعًا للمناقشة أو البحث في الأسباب، حتّى أفرط ابن مالك الأندلسي في الاستشهاد به، فكان أن برزت ثلاث اتّجاهات:

١. يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقًا، ويمثّله ابن الضّائع (ت٦٨٦هـ)، وتلميذه أبو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) (البغدادي، ١٩٦٧).

٢. يجوز الاحتجاج بالحديث كلّه، ويمثّله ابن مالك(ت٦٧٢هـ)، ورضي الدين الاسترابادي(ت٦٨٨هـ) الذي أضاف إلى الاحتجاج بكلام أهل البيت _ رضي الله عنهم_ (البغدادي، ١٩٦٧).

٣. يتوسّط بين المنع والتجويز، ويمثّله أبو إسحق الشاطبيّ (ت٧٩٠هـ)، والسيوطي (ت٩١١هـ) في أحد مذهبيه. (السيوطي، ١٩٨٨).

لقد دلل كلّ فريق على ما ذهب إليه غير أنّ المقام لا يسمح بسرد آرائهم، فهي منثورة في كتب النّحاة، ولكن ما يهمّنا هو أنّ الاحتجاج بالحديث الشريف يعين النحاة المعاصرين، ويتيح لهم أن ينظروا في الأصول المستنبطة، فقد يغير بعض الأصول ويفتح مجالاً واسعًا للدراسات النحويّة الجديدة (الزبيدي، ١٩٩٧).

ما يحتجّ به من كلام العرب

وأمّا كلام العرب فيحتجُّ به بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، قال أبو نصر الفارابي في أوّل كتابه المسمّى بـ "الألفاظ والحروف": كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النّطق، وأحسنها مسموعًا، وإبانةً عمّا في النّفس، والذين عنهم نُقلت اللغة العربية وبهم اقتدي، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثمّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضريٍّ قطُّ، ولا عن سكّان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنّه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جُذام فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط؛ ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد؛ فإنّهم كانوا مجاورين لأهل الشّام، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب ولا النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين للنّبط والفرس؛ ولا من عبد القيس؛ لأنّهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ولولاة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكّان اليمامة؛ ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا العربية صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم، والذي نقل اللغة واللسان عن هؤلاء وأثبتها في كتابٍ وصيّرها عِلمًا وصناعةً هم أهل الكوفة والبصرة فقط من بين أمصار العرب (السيوطي، ١٩٨٨).

هذا المذهب الذي حدَّد معالمه الفارابي اتّخذه البصريون سبيلاً يسيرون عليه في قياسهم، أمّا الكوفيون فلم يشترطوا ذلك، بل أطلقوا الأخذ عن القبائل العربية ما سكن فيها أواسط الجزيرة العربية وما تطرّف منها، ذاهبين إلى أنّ الإجماع قائمٌ على أنّ جميع قبائل العرب تتكلّم العربية، وأنّه لم يثبت فساد ألسنتها بالمخالطة فعلاً، وإنّما هو الافتراض المحض، وعليه فيجب الأخذ عنها جميعًا دون الاقتصار على بعضها (المخزومي، ١٩٦٤).

هل هناك قياسٌ نحويٌّ حديث؟

لا ينكر مُحْدَثٌ وجود مجامع لغويّة حديثًا حرَصَت منذ تأسيسها على حفظ اللغة وصيانتها من كلّ ما قد يسيء إلى عروبتها وسلامة لفظها وفصاحته، فكانت وما زالت حارسة هذا التطور الخطير في بعض أحيانه، واقفة في وجه التيارات التي تحاول النيل من لغتنا أو الانتقاص من شأنها، فأنشئ مجمع اللغة العربية في دمشق، فالقاهرة، فبغداد، ثمّ عمّان. أمّا دور هذه المجامع في القياس النحويّ فقد دأب مجمع اللغة العربية بالقاهرة على إصدار جملة من القرارات في المؤتمرات الدوريّة، ونشرها " لكي تكون تلك القرارات بين يدي المجمعيين يرجعون إليها عند الحاجة، وبين يدي جمهرة القرّاء، يأنسون بها، فيما يتمرّسون به من بحوث اللغة ودراساتها"(خلف الله، أمين، ١٩٦٩).

وقد جاء القسم الأول من كتاب (في أصول اللغة) متضمّنًا القرارات (في أقيسة اللغة وأوضاعها العامّة) (خلف الله، أمين، ١٩٦٩) وعدّتها ستّة وعشرون قرارًا، سنتناول منها ما يتعلّق بالقياس النحوي:

- صيغة (فَعْلون) وكونها عربيّة، وإعرابها: قرّر المجمع أن الصيغة عربية، وتعرب إعراب المفرد بالحركات على النون، مع التنوين، ومع لزوم الواو، فإن كان علمًا لمؤنّثٍ منع من الصّرف للعلميّة والتأنيث، وألحق به ما كان منتهيًا بياء ونون زائدتين من أسماء الأعلام (خلف الله، أمين، ١٩٦٩).
- شروط صوغ اسم التفضيل: رأى المجمع التّخفف من أكثر الشروط وإبقاء ما اتفق عليه النّحاة؛ وهو:

أن يكون فعلاً ثلاثي الأصول، مجرّدًا أو مزيدًا سواء أكان هذا الفعل مسموعًا أم صِيغ بمقتضى قرار المجمع في تكملة مادّة لغوية وفي الاشتقاق من أسماء الأعيان.

١. أن يقبل التفاضل.
٢. أن يكون مثبتًا.
٣. أن يكون متصرّفًا (خلف الله، أمين، ١٩٦٩).

إنّ هذه الصور من صور القياس النحوي غيضٌ من فيضٍ لجهودٍ مضنيةٍ تضافرت فيها مجامع اللغة الأخرى جنبًا إلى جنب لحماية العربية وحفظها.

٢. الخاتمة

توسّلت الدراسة بآراء علماء اللغة والنّحو إلى توصيف عامٍّ لظاهرة القياس في النحو العربي؛ ليصل بعد ذلك إلى طائفةٍ من النتائج؛ أهمّها:

١. الوقوف على حدِّ القياس لغة واصطلاحًا في النحو، كاشفةً اختلاف الباحثين في معناه، وبيان مراحل وجوده التي مرّ بها القياس.
٢. لامست الدراسة مدى تأثّر القياس النحويّ بالقياس الفقهيّ، مدعّمة ذلك بالأدلة والبراهين.
٣. كشفت موقف كلٍّ من البصريين والكوفيين تجاه القياس.
٤. رصدت الدراسة أدلّة القياس المعتمدة عند بناء النحو لدى علماء النحو: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب، مظهرة آراء العلماء فيها.
٥. تناولت الدراسة جهود مجامع اللغة العربية في الحفاظ على اللغة وصيانتها، ووقوفها على القياس؛ سعيًا للتيسير ومواكبة التطوّر اللغويّ، والنظر في جدوى تحرّي القياس في الدرس النحوي الوظيفي.
٦. لا يسوغ بحالٍ إنكار جدوى القياس النحوي بوصفه ظاهرة وجودية اتخذت مشروعيتها من تكامل عناصر بنائها، وتبلورها من منطلقات عقلية تكشف مرامي التفكير السليم المبنيّ على تصوّرٍ يتخذ من التحليل والنظر المحكم غايات مقنعة.

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

المراجع

أبو البركات الأنباري .(١٩٦٣) .*لمع الأدلة في أصول النّحو* (تحقيق عطيّة عامر). بيروت: المطبعة الكاثوليكيّة.

أبو جعفر النّحاس .(١٩٧٧) .*إعراب القرآن* (تحقيق غازي الزّاهد). بغداد: مطبعة العاني.

أبو المكارم، علي .(١٩٧٣) .*أصول التفكير النّحويّ* .بيروت: دار الثقافة.

ابن جنّي .(١٩٥٦) .*الخصائص* (ط. ١، تحقيق محمّد النجار). القاهرة: دار الكتب المصريّة.

ابن جنّي .(١٩٦٠-١٩٥٤) .*المنصف في شرح التّصريف* (تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين). القاهرة.

ابن منظور. (د.ت) .*لسان العرب* .بيروت: دار صادر.

البخاري. (١٣١٤هـ) .*صحيح البخاري* .النسخة الأميرية المطبوعة.

البغدادي .(١٩٦٧) .*خزانة الأدب* (تحقيق عبد السلام هارون). القاهرة: دار الكتاب العربي.

جلال الدين السيوطي .(١٩٨٨) .*الاقتراح في علم أصول النّحو*)ط. ١، قدّم له وضبطه: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم.(

الحديثي، خديجة .(١٩٧٤) .*الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه* .الكويت: مطبوعات جامعة الكويت (٣٧)، طباعة مطبعة مقهوي.

الحملاوي، أحمد .(١٩٦٥) .*شذا العرف في فنّ الصّرف* (ط. ١٦). القاهرة: مطبعة البابي الحلبي.

الخضر حسين، محمد .(١٩٨٣) .*القياس في اللغة العربية* (ط. ٢). بيروت: دار الحداثة.

الرُّمّاني .(١٩٦٩) .*الحدود في النّحو* (تحقيق مصطفى جواد ويوسف مسكوني). بغداد: المؤسسة العامّة للصحافة والطّباعة.

الزبيدي، سعيد .(١٩٩٧) .*القياس في النّحو العربي نشأته وتطوّره* (ط. ١). عمان: دار الشروق.

سيبويه .(١٩٦٦) .*الكتاب* (تحقيق عبد السلام هارون). القاهرة: دار القلم.

الفرّاء. (٢٠٧هـ) .*معاني القرآن* (تحقيق محمد النّجار). القاهرة: الدّار المصرية للتأليف والنّشر، مطابع سجل العرب.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة .(١٩٦٩) .*في أصول اللغة* .أخرجها محمد خلف الله ومحمد شوقي أمين. القاهرة: الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية.

المخزومي، مهدي .(١٩٦٣) .*في النّحو العربي نقدٌ وتوجيه* (ط. ١). بيروت: منشورات المكتبة العصريّة.

https://doi.org/10.35192/jjoas-h.v22i2.1
CC BY